

تقرير اجتماع مجلس الجامعة
المنعقد يوم الاثنين 21 أكتوبر 2009 بمقر كلية الآداب و العلوم الإنسانية
(تتمة الاجتماع السابق 15 أكتوبر 2009)

انعقد مجلس الجامعة يوم الاثنين 21 أكتوبر 2009 على الساعة الثالثة بعد الزوال، بقاعة الاجتماعات بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بالجديدة، ترأسه السيد محمد قوام رئيس الجامعة وحضره السيدات والسادة (انظر اللائحة رفقته).

في البداية رحب السيد الرئيس بجميع أعضاء المجلس الحاضرين وذكر بالنقط المتبقية في جدول الأعمال المتمثلة في:

- 1- الاطلاع على المراحل التي قطعتها البرنامج الاستعجالي.
- 2- مختلفات.

ثم أعطيت الكلمة للسيد نائب الرئيس المكلف بالشؤون الأكاديمية من أجل تقديم خلاصة حول العروض التي قدمها منسقو مشاريع البرنامج الاستعجالي لمجلس التدبير المنعقد يوم 10 شتنبر 2009 (أنظر التقرير الخاص بالبرنامج الاستعجالي 2009-2012).

هذا التقرير الذي جاء في مجمله حول النقط التالية:

• **الاعتمادات المالية المرصودة بالنسبة لإعانات الاستثمار والتسيير لسنوات 2009-2012. بخصوص**

المشاريع التالية:

➤ المشروع 12: Promotion de l'excellence

➤ المشروع 13: Amélioration de l'Offre de l'Enseignement Supérieur

➤ المشروع 14: Promotion de la Recherche Scientifique

➤ المشروع 15: Formation Continue du Personnel de l'Université

➤ المشروع 17: Vacations et heures supplémentaires

• **توزيع الاعتمادات وتبويبها حسب كل مشروع:**

بعد انتهاء العرض أضاف السيد الرئيس أن تبويب الميزانية مؤقت وأن التبويب النهائي سوف يحدد حين تحدد الحاجيات. وبخصوص المشروع 15 أضاف أن هناك ثلاثة تكوينات تهم الموظفين والأساتذة:

1- تكوينات على صعيد الجامعة.

2- تكوينات على الصعيد الوطني بتنسيق مع الجامعات الأخرى.

3- تكوينات بالخارج بالنسبة للأساتذة حسب الطلب.

وبعد انتهاء عرض التقرير أعطيت الكلمة للسادة أعضاء المجلس من أجل إبداء ملاحظاتهم و

اقتراحاتهم، والتي جاءت في مجملها على الشكل التالي:

-التدابير المتخذة من طرف الجامعة فيما يخص مراقبة تطبيق المشاريع استجابة لبنود العقدة الموقعة.

-التدابير المتخذة من طرف الجامعة فيما يخص تتبع إدماج الخريجين.

-العقدة الموقعة بين الجامعة والوزارة الوصية تتضمن ميزانية مهمة للتكوينات الممهنة على حساب البحث العلمي.

-الاتفاقية تم توقيعها في أواخر 2009 وتطبيق بنودها سيتم في 2010، كما أن هناك تساؤل حول كيفية صرف ميزانية 2009 ومدى الاستجابة لشروط الوزارة الوصية خصوصا المادة الرابعة من العقدة الموقعة.

-التساؤل حول الاحتياطات المتخذة من طرف الجامعة فيما يخص مراقبة التدبير المالي لمشاريع البرنامج الاستعجالي.

-اقتراح المراقبة البعدية من طرف المراقب المالي وكذا الخازن المالي بخصوص صرف الميزانية بالنسبة للمؤسسات.

-التساؤل حول إقصاء الموظفين المرتبين في السلال ما بين 1 و8 من مشروع التكوين المستمر وكذا عدم استفادة الموظفين بصفة عامة من التكوين خارج المغرب.

-التساؤل حول عدد المناصب المالية غير الكافية المخصصة للمدرسة الوطنية للتجارة والتسيير والكلية المتعددة التخصصات الجديدة.

وفي معرض جوابه تدخل السيد نائب الرئيس المكلف بالشؤون الأكاديمية وأكد أن التكوين المستمر سيشمل كافة الموظفين، ووعد أن رئاسة الجامعة ستخصص ميزانية لتكوين هذه الفئة. وأضاف بخصوص عدد المستفيدين من هذه التكوينات أن هناك وثيقة تعتبر الأساس بالنسبة للبرنامج الاستعجالي تتضمن عدة مرجعيات والجامعة ملزمة بتنفيذ مقتضيات هذه الوثيقة.

ثم تدخل السيد عميد كلية العلوم وأشار، بصفته عضوا في لجنة التكوين المستمر بالمؤسسة، أن نقاشا تم داخل اللجنة حول الإمكانيات الواجب توفرها من أجل الوفاء بالتزامات الجامعة اتجاه العقدة الموقعة، وأضاف أن هناك إمكانيات متوفرة في حين أن أخرى غير متوفرة خصوصا بالنسبة للتكوينات الإضافية وأن اللجنة في مرحلة تحديد الحاجيات وبالتالي فكل موظف مطالب بتحديد حاجياته فيما يخص التكوين المستمر.

ثم تدخل السيد الرئيس وأضاف أن عملية تهيئ البرنامج الاستعجالي انطلقت منذ شهر فبراير 2009، وأن آخر صيغة توصلت بها الجامعة كانت مع الدخول الجامعي، كما أن التعاقد تم يوم 6 أكتوبر 2009، وبالتالي فإنه لا يمكن القيام بعملية التقييم حاليا نظرا لضيق الوقت.

وبالنسبة للمشروع 13: وأضاف أن اللجن اشتغلت حيث تم الالتزام بمصاريف المشاريع وأن باقي المشاريع ستتم برمجةها في السنة القادمة.

كما سيتم التقييم عبر كل عمل تشاركي بين الجامعة والوزارة الوصية، وأن هذه مسألة تهم رئاسة الجامعة و المؤسسات، وبأن الميزانية السنوية ستأتي عبر دفعات تخصص 50% كمرحلة أولى و 50% في المرحلة الثانية بعد عملية التقييم.

و بخصوص سؤال تتبع خريجي الجامعة أجاب السيد نائب الرئيس المكلف بالشؤون الأكاديمية أن هناك تصورا لهذا المشروع لم يتم تفعيله وقد وضعت الجامعة عدة برامج عمل في هذا المجال، تم أضاف السيد الرئيس أنه على صعيد رئاسة الجامعة تم تحضير عدة استمارات وإرسالها إلى الطلبة الخريجين إلا أن الاستجابة لهذه العملية لم تكن في المستوى المطلوب (20% فقط استجابوا لهذا الطلب).

وسيطلب لاحقا من مجلس الجامعة أن ينعقد من أجل مناقشة التعاقدات بين رئاسة الجامعة و المؤسسات.

و بخصوص نقطة الهدر الجامعي، أجاب السيد نائب الرئيس المكلف بالشؤون الأكاديمية أن هناك عدة إجراءات جاء بها البرنامج الاستعجالي تهم طلبة السنة الأولى جامعي من بينها:

- توجيه و إعادة توجيه الطلبة .

- تحديد المواد المدرسة للطلاب .

- التحكم في المعلومات .

- التمكن من اللغات .

- خلق فضاء للطلاب.

- مشروع احتضان الطلبة

و بخصوص إستراتيجية البحث العلمي، أجاب السيد عميد كلية العلوم أن البحث العلمي يستوجب تجهيز المختبرات من أجل تهيئي ظروف العمل، كما أضاف السيد نائب الرئيس المكلف بالبحث العلمي في هذا المجال أن مشروع البحث العلمي جاء بإستراتيجية واضحة تهم وضع حكامه و تنويع الموارد المالية و كذا ترسيخ ثقافة التقييم، و أضاف أن لجنة البحث العلمي قدمت ورقة تقنية تهم تقييم البحث العلمي و أن كل المختبرات ملزمة بالاستجابة لها.

أما بخصوص التعاون الدولي فأشار السيد نائب الرئيس المكلف بالبحث العلمي إلى توقيع اتفاقية بين كلية الآداب و جامعة فرنسية، في ميدان البحث العلمي تهم المجالات التالية:

✓ مناقشة الدكتوراه،

✓ تبادل بعثات الطلبة و الأساتذة.

و بخصوص المشروع 12 الذي يهم تشجيع التفوق العلمي، أضاف السيد نائب الرئيس المكلف بالبحث العلمي أن فكرة توزيع حواسيب على الطلبة المتفوقين كانت فكرة مستحبة من طرف الجميع إلا

أنه لا يجب الوقوف عند هذا الحد، بل التفكير في تحفيزات أخرى من قبل : جوائز مادية، منح للطلبة، وهناك تفكير في هذا الصدد وسيحسم في الأمر في نهاية السنة الجامعية الحالية.

وبخصوص التدابير المتخذة فيما يخص التدبير المالي لمواكبة البرنامج الاستعجالي، أجاب السيد الرئيس، أن لقاء تم مع المراقب المالي للدولة و الخازن المالي من أجل أخذ جميع التدابير لمواكبة صرف الميزانية المتعلقة بالبرنامج الاستعجالي في أحسن الظروف.

و بخصوص مشاريع البرنامج الاستعجالي، ذكر السيد الرئيس أن الوثيقة التي تم التوصل إليها هي مجهود جماعي بمشاركة السادة الموظفين و الأساتذة و أن كل المؤشرات التي ذكرها نائب الرئيس المكلف بالشؤون الأكاديمية هي انطلاقا من الواقع، أما فيما يخص التقييم و المراقبة الداخلية فهي تهم الجميع و الضوابط تضبط من طرف اللجنة المشرفة على البرنامج الاستعجالي أما مراقبة الميزانية فتتم من طرف وزارة المالية حسب المؤشرات المتوصل إليها.

و بخصوص تساؤل أحد أعضاء المجلس عن مصير اتفاقية خلق المدرسة العليا للتكنولوجيا بسيدي بنور ومدى جدوى برمجة ميزانية لهذا الغرض قبل توقيعها ، أجاب السيد الرئيس أن المدرسة العليا للتكنولوجيا برمجت لسنة 2011 في إطار التعاقد مع مجلس سيدي بنور من أجل تحضير التهيئة للمقر الذي سيضعه المجلس رهن إشارة الجامعة.

أما بخصوص المناصب المالية غير الكافية والتي رصدت للمدرسة الوطنية للعلوم التطبيقية و المدرسة الوطنية للتجارة و التسيير، فأجاب السيد الرئيس أنه لأول مرة تتوصل الجامعة بهذا العدد من المناصب في إطار البرنامج الاستعجالي، و في انتظار أن تتضح رؤية التعاقد مع وزارة المالية فإن الجامعة ستدعم هاتين المدرستين في إطار عرضيين استجابة لحاجياتهما.

وبخصوص المرونة في التدبير المالي الخاص بالمؤسسات، أجاب السيد الرئيس أنه في إطار تسهيل صرف الميزانية المتعلقة بالمؤسسات فإنه سيعمل على تفويضها لهاته الأخيرة إن اقتضى الأمر. أما بخصوص ميزانية الاستثمار المتعلقة بالبنائيات فأشار إلى أن رئاسة الجامعة ستتكلف بتدبيرها إذا ما استطاعت التكفل بذلك، وبالنسبة لبناء الكلية المتعددة التخصصات والمدرسة الوطنية للعلوم التطبيقية فإن رئاسة الجامعة بصدد توقيع اتفاقية مع المديرية الإقليمية للتجهيز بالجديدة في إطار التدبير المفوض لبناء هذين المشروعين نظرا لما تتوفر عليه هاته الأخيرة من تجربة وإمكانيات مادية في هذا الإطار.

وبخصوص عملية تقييم تدبير مشاريع البرنامج الاستعجالي خلال السنة المالية الحالية، أشار السيد الرئيس أنه سيتم مناقشته في إطار مجلس رؤساء الجامعات، على أن يتم اقتراح العمل به في متم يونيو 2010 نظرا لانقضاء السنة المالية 2009.

وحول تساؤل بعض أعضاء المجلس عن التدابير و الإجراءات الواجب اتخاذها لإنجاح مشاريع البرنامج الاستعجالي، ومصير الاتفاقية في حالة عدم إيفاء الجامعة بالتزاماتها، أوضح السيد الرئيس أنه في حالة عدم الإيفاء فإن الجامعة ستحرم من التوصل بالشطر الثاني من الميزانية.

فيما يخص طريقة اشتغال اللجن المكلفة بتدبير مشاريع البرنامج الاستعجالي، اقترح السيد الرئيس بخصوص المشروع 12 المتعلق بتشجيع التفوق أن تحدث لجن منبثقة عن مجلس الجامعة ، أما بخصوص مشروع توسيع الطاقة الاستيعابية فاقترح أن تحدث لجنة منبثقة عن مجلس التدبير على أن يطلب من منسقي هاته اللجن أن تعقد اجتماعات مع هاته الأخيرة حتى يتم إطلاع السادة أعضاء المجلس بعمل هاته اللجن.

وقد جرى نقاش حول تركيبة لجان تتبع البرنامج الاستعجالي جاء في مجمله كما يلي:

-كيفية اختيار أعضاء هذه اللجن،

-اقتراح تحديد هذه اللجن كلجن وظيفية على غرار ماهو معمول به داخل الجامعات

المغربية،

-اقتراح تعديل هذه اللجن، وكذا تدوين تقارير عملها.

وفي الأخير أجاب السيد الرئيس أن أسماء أعضاء هذه اللجن جاءت باقتراح من رؤساء المؤسسات وقد سبق لأفرادها أن استفادوا من تكوين فيما يخص تدبير المشاريع ، كما أن هذه اللجن تعتبر لجانا وظيفية تشتغل تحت إشراف اللجن المنبثقة عن مجلس الجامعة وهي مطالبة بأن تجتمع بطريقة منتظمة وبخصوص تركيبتها طلب السيد الرئيس التريث من أجل مناقشتها مع رؤساء المؤسسات وكل تقاريرها يجب أن ترفع لمجلس الجامعة من أجل المصادقة عليها.

كما أخبر بأن مناقشة التعاقد بين رئاسة الجامعة والمؤسسات سيتم في اجتماع مجلس الجامعة

المقبل.

وفي إطار مختلفات، كان النقاش حول:

1-مشكل الانترنت:

بخصوص تساؤل بعض أعضاء المجلس حول الوضعية المزرية التي يعرفها الانترنت بالجامعة، أجاب السيد نائب الرئيس المكلف بالشؤون الأكاديمية أن شبكة الانترنت عرفت عدة مراحل من حيث التقوية، وذلك عبر توسيع المقر التقني وتجهيزه بوسائل تقنية من أجل السلامة. كما أن الربط حاليا مستقر إلا أن توزيع الانترنت يختلف من مؤسسة لأخرى، وقد أجريت خبرة لهذا الغرض وقدمت لمجلس التدبير وتبين من خلالها عدة مشاكل على مستوى كلية العلوم أما بالنسبة لكلية الآداب فإنه نظرا لقدم الشبكة فينصح بإعادتها من جديد.وقد طلب من مكتب الدراسة تقديم الاقتراحات. كما أن رئاسة

الجامعة بصدد تهئي دفتر التحملات الخاص وقد خصص اعتماد مالي لهذا الغرض في إطار البرنامج الاستعجالي وسوف يعلن عن طلب عروض في شهر نونبر 2009.

وقد كان هناك اقتراح من أحد أعضاء المجلس بتوسيع لجنة متبوعي شبكة الانترنت دون الاعتماد على شخص واحد، فأجاب السيد الرئيس أنه بالإضافة إلى مسؤول واحد هناك مهندس وتقنية يشتغلان في هذا الإطار.

وبخصوص التساؤل حول عدم ارتقاء موقع الجامعة إلى مستوى يليق بها من حيث البوابة الالكترونية وكذا تحيين المعلومات، أجب السيد نائب الرئيس المكلف بالشؤون الأكاديمية أن هذا المشكل يهم مرحلتين، مرحلة تقنية وهي تخص البوابة الالكترونية ومرحلة انتقاء وتحرير المعلومة، فاقترح السيد الرئيس أن تخلق مستقبلا لجنة يكون من صلاحياتها تتبع ونشر المعلومات بالموقع الالكتروني للجامعة.

2- وبخصوص المعايير المعتمدة في تسجيل الطلبة بالكلية المتعددة التخصصات وعلاقة المسؤولة الإدارية بها أجب السيد عميد الكلية متعددة التخصصات أن هذه المؤسسة تتمتع بوضع خاص حيث تفتح في وجه طلبة الاقتصاد الذين يتم تسجيلهم مباشرة أما حاملي البكالوريا العلمية فيسجلون حسب الميزة ، وما دون ذلك يخضعون لعملية الانتقاء ، كما أنه لم يتم تسجيل حاملي باكوريا آداب ، أو باكوريا قديمة. أما بخصوص علاقة المسؤولة الإدارية بعملية الامتحانات فأضاف أنه بمجرد السماع بهذا الموضوع، قامت الكلية بعدة تحريات تحت إشراف نائب العميد المكلف بالشؤون البيداغوجية فتبين أن هذه الإشاعات لا أساس لها من الصحة خصوصا أن عملية إدخال النقط تمر عبر عدة مراحل . وبخصوص طرح أحد أعضاء المجلس تعيين لجنة تقصي منبثقة عن مجلس الجامعة. كان هناك نقاش مستفيض حول جدوى تعيينها من عدمه.

وفي الأخير اقترح السيد الرئيس تكليف مجلس المؤسسة بالقيام بالتحريات الضرورية وتقديم تقرير في هذا الشأن لمجلس الجامعة القادم لمناقشته واتخاذ القرار في هذا الشأن، الشئ الذي زكاه أغلبية أعضاء المجلس.

3- نقطة التعويضات الخاصة بموظفي المؤسسات:

وبخصوص تساؤل أحد أعضاء المجلس عن التعويضات الممنوحة للموظفين بالمؤسسات الجامعية، اقترح السيد الرئيس تكوين لجنة تتكون من السيدات والسادة الكتاب العامون للمؤسسات ورئاسة الجامعة تقوم بتحرير تقرير في هذا الشأن، كما أضاف أنه حسب القانون 01.00 فالتعويضات الممنوحة للموظفين تصرف من مدا خيل الجامعة، ولحد الساعة لم يتم تفعيل هذا البند من القانون، وفي هذا الصدد تم اقتراح إشراك الموظفين داخل لجنة الكتاب العامون.

4- وبخصوص المعايير المعتمدة داخل الجامعة فيما يتعلق بتعيين المسؤولين ، خصوصا تعيين نائب مدير المدرسة الوطنية للتجارة والتسيير، أجب السيد الرئيس أنه لا يعين نواب العمداء والكتاب

العامون للمؤسسات إلا في حالة عدم وجود العمداء وبحضورهم فإنه يوافق على الاقتراحات التي يقدمونها ، كما أضاف أنه يفضل تأجيل مناقشة هذه النقطة لحين حضور مدير المدرسة الوطنية للتجارة والتسيير. ❖ القرارات والتوصيات المصادق عليها من طرف المجلس:

- ✓ تبويب الاعتمادات المالية المرصودة بالنسبة لإعانات الاستثمار والتسيير الخاصة بمشاريع البرنامج الاستعجالي.
- ✓ تتبع مشاريع البرنامج الاستعجالي يتم عبر لجان وظيفية تشتغل تحت إشراف اللجن المنبثقة عن مجلس الجامعة.
- ✓ تفويض مجلس الكلية المتعددة التخصصات بتقديم تقرير في شأن علاقة المسؤولية الإدارية بالامتحانات.
- ✓ تكليف لجنة مكونة من الكتاب العامون بإنجاز تقرير في شأن التعويضات الممنوحة للموظفين.

وانتهى الاجتماع على الساعة التاسعة والرابع مساء.

المقرران: السادة:

- عبد الحكيم حسن الدين
- خليل بن خوجة

(عضوا مجلس الجامعة)